مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1)2007
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (29) No (1) 2007

تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده

الدكتور نور الدين هرمز *
الدكتور فادي الخليل **
دريد العيسى ***

(تاريخ الإيداع 16 / 11 / 2006. قُبِل للنشر في 2007/3/1)

□ الملخّص □

خضعت أسعار النفط إلى تقلبات حادة ومفاجئة منذ اكتشاف النفط وحتى يومنا هذا وكان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي ساهمت بشكل أو بآخر في تغير الأسعار وتقلبها ومن هذه العوامل (العلاقة بين العرض والطلب والعوامل السياسية والمناخية.....وغيرها) وبالنظر إلى اقتصاديات الدول النامية – وخاصة الدول العربية – المنتجة للنفط قائمة على تصدير سلعة منفردة وهي النفط ، نجد أن تقلبات الأسعار تقود إلى أضرار بعيدة المدى لهذه البلدان نظراً لكون النفط وعوائده المالية يشكلان المورد الأساسي لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية داخل هذه البلدان وتمويل الاستثمار في المجال النفطي وتطوير ما هو قائم فيه وإدخال التقنيات والتكنولوجيا الحديثة إليه بهدف توسيع طاقاته الإنتاجية لتواكب متطلبات التنمية ، فضلاً عن توفير التمويل اللازم للاستثمار في المراحل اللاحقة للإنتاج النفطي كالنقل والتكرير والتوزيع.

كلمات مفتاحية : النفط العربي ، سعر النفط ، الاحتكار النفطي ، السوق النفطية ، الشركات النفطية ، التضخم، العوائد النفطية ، الطلب العالمي على النفط .

* أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
** أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
*** طالب دكتوراه، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1)2007
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (29) No (1) 2007

The Changes in the Arab Oil Prices and Its Returns

Dr. Nour Eddin Hurmoz*
Dr. Fadi AL-Khalil **
Duraed Al-issa ***

(Received 16 / 11 / 2006. Accepted 1/3/2007)

□ ABSTRACT □

The prices of oil have faced critical and sudden fluctuations since the discovery of oil a result of a number of factors that contributed in one way or another to the changes and fluctuation of these prices. One of these factors is the relationship between supply and demand as well as the political and environmental factors, etc. taking into consideration that the economics of the developing countries that produce oil is based on exporting one single product that is oil. The fluctuation of prices leads to long-run damages to these countries because oil and its financial income finance the economic development of those countries. It is also the main source of getting modern technology in order to expand the productive power and provide the necessary funding in the coming stages of oil production like transportation, refining, and distribution.

Key Words: Arab oil, Oil price, Oil monopoly, Oil market, Oil companies, Inflation, Oil incomes, The international order of oil.

*Associate Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria .
**Associate Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
***Postgraduate Student, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

يحتل النفط المركز الأول بين جميع مصادر الطاقة ، وهو سبب الصراع الدائم بين الدول الكبرى في العالم في ما بينها ومع الدول المنتجة ، وجاءت أهميته هذه في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، والدور الذي لعبه فيها ، حيث توجهت أنظار العالم نحو السيطرة على هذه الثروة النفطية وامتلاكها ، فكان ظهور الشركات الاحتكارية كإحدى الوسائل للضغط على الدول المنتجة للنفط ، والتحكم بسوق النفط العالمية . والضغط على منظمة الأوبك التي نشأت كضرورة حاسمة للوقوف في وجه الاحتكارات والكارتيلات البترولية . فكان قيام المنظمة عام 1960 نقطة تحول في تاريخ الصراعات نتيجة المتغيرات النفطية العالمية وتقلبات الأسعار ، وسوف نستعرض في بحثنا هذا تطورات أسعار النفط منذ اكتشافه في عام 1860 إلى عام 2006 متناولين دور منظمة الأوبك وصراعها مع الاحتكارات النفطية في تحديد الأسعار ، وسوف نتناول أيضاً تطور عوائد النفط العربي والعوامل المؤثرة به.

أهمية البحث وأهدافه:

لعب النفط دوراً كبيراً في تطور ورفاهية الدول الصناعية المستهلكة له والبلدان النامية المصدرة له ، حيث كان عصباً حيوياً للدول المنتجة له وأيضاً للدول المستهلكة له ومحركاً أساسياً لاقتصادياتها ، كما أصبح عنصر خلاف وصراع بين الدول الكبرى للسيطرة على منابع النفط ومن ثم التحكم بأسعاره ، وهنا كان لابد لنا من ضرورة دراسة تطورات أسعار النفط العربي ودراسة العوامل المؤثرة به.

هدف البحث:

دراسة وتحليل تطورات أسعار النفط العربي وتطور عوائده، وتحديد العوامل المؤثرة في كل منهما. وذلك لفهم تأثير هذه العوامل والمؤثرات على مسيرة تغيير أسعار النفط والتي بدورها تؤثر على قيمة صادراتها النفطية وعوائدها بغية تلافي ما حصل من تأثير سلبي لهذه العوامل في الماضي وتحديد السبل والوسائل الكفيلة لمواجهة مخاطر هذه التقلبات الحادة في أسعار النفط والتقليل من خطرها قدر المستطاع.

منهج البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث تم اعتماد المنهج التاريخي حيث تم استعراض تطور أسعار النفط منذ البدايات وحتى الوقت الراهن، كما تم استخدام المنهج التحليلي الإحصائي في دراسة وتحليل الإحصائيات والأرقام الخاصة بأسعار النفط الخام وعوائده.

التغير التاريخي لأسعار النفط الخام منذ اكتشاف النفط وحتى نهاية عقد الستينات:

للتعرف على التسلسل التاريخي للمراحل التي قطعتها مسيرة أسعار النفط على النطاق العالمي بصورة عامة، وعلى النطاق العربي بصورة خاصة، يتطلب الأمر العودة إلى الوراء إلى ما قبل أكثر من قرن من الزمن، وبالذات عندما تم اكتشاف أول بئر نفطي على يد أدوين دريك بولاية بنسلفانيا عام 1859 وبدأ إنتاجه بمعدل **(30) ب/ي** حيث تم بيع البرميل الخام ب**(20) دولار** تقريباً خلال العام نفسه ولفترة قصيرة جداً، ويعود السبب في ذلك إلى أن العديد من

الأفراد والمؤسسات قد تسابقوا من أجل استثمار أموالهم في حفر آبار جديدة لاستخراج النفط أسوة بما فعله دريك مما أدى إلى زيادة المعروض من النفط الخام بشكل لا يتناسب مطلقاً مع الطلب المحلي المنخفض جداً عليه آنذاك، بالإضافة لقلة استعماله كوقود في ذلك الوقت، ولكن أول سعر للنفط الخام على نطاق تجاري لم يظهر إلا في عام **1860** وذلك في ولاية بنسلفانيا.ويبين الجدول رقم (1) بأن سعر البرميل من النفط الخام كان **(9.59) دولار للبرميل** في عام **1860** وانخفض إلى **(0.49) دولار للبرميل** في العام التالي وذلك يعود إلى جملة أسباب منها دخول عدد كبير من المنتجين في هذه الصناعة، بالإضافة إلى الاستعمالات المحدودة للنفط الخام آنذاك. إلا أن انخفاض رأس المال المستخدم في استخراج النفط الخام من قبل العدد الكبير من المنتجين جعل أمر المنافسة التامة حتمياً بين هؤلاء المنتجين، والذي مهد بدوره إلى ظهور شركة قائدة – نتيجة لامتلاكها لرأسمال كبير– هي شركة ستاندرد أويل **(STANDARD OIL COMPANY) في** ولاية نيوجرسي الأمريكية، حيث سيطرت على الصناعة النفطية لعقود عديدة من الزمن. ولم يقتصر الإنتاج على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بل أنتجت النفط كل من رومانيا والاتحاد السوفييتي سابقاً وكندا مع بلدان ومناطق أخرى، غير أن تركز شركات النفط كان في الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسي **(STANDARD OIL OF NEWJERSY)** أول شركة نفطية كبرى تؤثر في تحديد أسعار النفط **[1]** ويبين الجدول رقم (1) أن الأسعار المعلنة للنفط الأمريكي الخام قد استمر بالتذبذب ما بين **(0.95 دولار للبرميل و1.29 دولار للبرميل)** للفترة من عام **1880** إلى عام**1899**. وعند اكتشاف النفط في ولاية تكساس الأمريكية في نهاية عام 1900 ظهرت في الصناعة النفطية شركات منافسة لشركة ستاندرد أويل وأهمها شركة نفط الخليج **(GULF OIL COMPANY) وشركة تكساس (TEXACO COMPANY)** اللتان قامتا بإنتاج النفط بكميات كبيرة وتحديد أسعار جديدة له وقد تسبب ذلك في لجوء شركة ستاندرد أويل إلى الاتفاق مع هاتين الشركتين لتوحيد الأسعار، وذلك باحتساب سعر جديد على المتوسط العام لأسعار نفوط الشركات الثلاث في آن واحد، ويبين الجدول رقم (1) أن السعر الجديد للبرميل الأمريكي من النفط الخام كان **(1.19) دولار** للبرميل في نهاية عام **1900**، إلا أنه انخفض في السنوات التالية حتى وصل إلى **(0.61) دولار** للبرميل في بداية عام **1910**، وكان من بين أسباب انخفاض أسعار النفط الأمريكي عام **1910**، دخول العديد من الشركات في هذه الصناعة والتدخل الحكومي من أجل حل الاحتكار النفطي بهدف تشجيع المنتجين الجدد وحماية المستهلك الأخير.

ولقد لعبت ظروف الحرب العالمية الأولى في التأثير على أسعار النفط الخام الأمريكي حيث إن هذه الأسعار قد ارتفعت في نهاية الحرب عن المستوى الذي كان سائداً في بدايتها، ولقد استمر تزايد الأسعار بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة الطلب العالمي المتزايد على النفط الخام، حيث إنه أصبح سلعة إستراتيجية حلت محل الفحم كمصدر للطاقة وبديلاً عنه، بالإضافة إلى دخولها كأحد مدخلات الإنتاج الأساسية في العديد من الصناعات، وقد أدى ذلك إلى أن يرتفع سعر البرميل الخام الأمريكي من **(1.98)** دولار عام **1918** إلى **(3.07)** دولار للبرميل عام **1920**. وقد ساعدت نتائج الحرب العالمية الأولى (1914–1918) على أن تحصل بعض الشركات الأمريكية، إسوة بالشركات الإنجليزية والفرنسية على امتيازات نفطية في منطقة الشرق الأوسط حيث أشارت الدراسات الأولية آنذاك إلى وجود كميات كبيرة من النفط في بعض أراضيها، ونتيجة لانخفاض كلفة النفط الخام المستخرج في هذه المنطقة وغزارة الإنتاج منها فقد حصلت الشركات الأجنبية على الدعم الكبير من قبل حكوماتها الأم، وقامت شركات النفط الكبرى بعقد مجموعة من اتفاقيات الإمتيازات مع الأقطار العربية النفطية بصيغ متقاربة المحتوى من الناحية الاحتكارية لثرواتها النفطية وفترات تمتد لمدد طويلة تصل إلى 99 عاماً، ولقد تمادت الشركات الأجنبية في سيطرتها وتحكمها واستغلال

لثروات الأقطار العربية النفطية منذ بدء الامتيازات، حيث كانت تمنح حكومات هذه الأقطار مبالغ ضئيلة جداً كتعويض لها عن استنزاف نفوطها الخام .

ومنذ بداية القرن العشرين، برز اسم الشركات النفطية الكبرى– الشقيقات السبع (**THE SEVEN SISTERS**) – في السوق النفطية عموماً وفي منطقة الشرق الأوسط بصورة خاصة، كأكبر تنظيم احتكاري **(كارتل CARTAL)** على المستوى العالمي، ارتبط بمجموعة من الاتفاقيات الدولية والسرية بالوقت نفسه لتنظيم الاحتكار الدولي على مجمل الصناعة النفطية العالمية .وقد جاء تشكيل هذا الكارتل النفطي العالمي في نهاية مؤتمر عقده رؤساء ثلاث شركات نفطية كبرى وهي (**ستاندرد نيوجرسي ، الأنجلو الإيرانية ، ورويال داتش_ شل**) في قلعة(**أكناكاري ACHNANCARY**) باسكتلندا وعرفت هذه الاتفاقية باتفاقية (**أكناكاري**)، حيث اتفقوا على كثير من المبادئ الضرورية للصناعة النفطية العالمية والتي احتكروها مع بقية الشركات الكبرى، وأصدروا قرارهم في 1927/9/17 ومن ثم وافقت بقية الشقيقات على الانضمام إلى الكارتل بموجب الاتفاق السابق الذكر، وقد تركز اتفاق الشركات النفطية الكبرى **بأكناكاري** في مجال تسعير النفوط الخام وتقسيم الأسواق لصالح الشركات وحكوماتها الأم في الوقت نفسه، وبذلك ظهرت طريقتهم الجديدة في تسعير النفط الخام في السوق النفطية العالمية وفق نظام نقطة الأساس في خليج المكسيك والذي إبتدأ تطبيقه منذ عام 1936 بسعر معلن لبرميل النفط الخام الأمريكي بلغ **(1.09) دولار للبرميل**.

إن نظام نقطة الأساس الأحادية يعني باختصار ما يلي : يتحدد السعر العالمي للنفط الخام في جميع موانئ العالم ومراكز التصدير بالسعر نفسه المعلن في خليج المكسيك على أن يضاف للسعر النهائي كلفة النقل من نقطة الأساس إلى مكان التسليم، لذلك أصبح لزاماً على المستورد أن يدفع سعر برميل النفط الخام المعلن في خليج المكسيك مضافاً إليه أجور النقل من هذا الخليج إلى ميناء المستورد، بصرف النظر عن الجهة أو الميناء المصدر لذلك النفط سواءاً كان قريباً على خليج المكسيك أم بعيداً عنه . وعلى اعتبار أن الشركات النفطية الكبرى هي المسيطر على جميع عمليات الاستخراج وإنتاج ونقل وتسويق نفوط الشرق الأوسط، فقد قامت بتطبيق النظام الجديد على هذه النفوط المستوردة من أقطار الخليج العربي مباشرة. وبذلك ظهر العامل المهم في ارتباط أسعار النفط العربي الخام في الخليج العربي بأسعار النفط الأمريكي الخام في خليج المكسيك، والذي برز بوضوح من خلال سيطرة الإنتاج النفطي الأمريكي على المركز الأول بين بلدان العالم النفطية منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وحتى عام 1938، حينما كانت نسبته تشكل 61% من المجموع العالمي للإنتاج النفطي. ومع تزايد الإنتاج النفطي في مناطق عديدة من العالم وخاصة فنزويلا وإيران مع الأقطار العربية، فقد انخفضت نسبة مساهمة الإنتاج النفطي الأمريكي في الاستهلاك العالمي من ناحية، مقابل تزايد الاستهلاك المحلي في الولايات المتحدة مع لجوء الحكومة إلى تنفيذ إستراتيجية خاصة تتركز في الاحتفاظ بالاحتياطي النفطي الاستراتيجي للأزمات مستقبلاً .

ومن خلال متابعة مسيرة الأسعار المعلنة للنفط الخام وفق نظام التسعير الأحادي منذ عام 1936 وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان مؤشر أسعار النفط الخام يتراوح بين **(1.02)** دولار للبرميل و**(1.21)** دولار للبرميل كحد أعلى والجدول رقم (1) يبين تطور أسعار النفط الخام خلال تلك الفترة، وكان من الأسباب المهمة لمسيرة هذه الأسعار بالشكل المذكور، بروز سيطرة كارتل الشركات النفطية الكبرى على السوق العالمية عموماً وعلى الأسعار بشكل خاص .

لقد حقق نظام نقطة الأساس الأحادي بخليج المكسيك غرضه الأساسي المفروض من قبل الشركات الكبرى في ذلك الوقت، والذي تجلى واضحاً في استمرار سيطرة هذه الشركات وحكوماتها على سوق النفط العالمية، هذا إلى جانب تحقيق الشركات – صاحبة الامتيازات النفطية في الأقطار العربية – أرباحاً طائلة جراء تصديرها النفط الخام الرخيص الكلفة إلى أسواق قريبة من مراكزه الإنتاجية، والحصول على نفقات الشحن إضافة إلى فروقات الأسعار بين النفط الأمريكي الخام في خليج المكسيك والنفط العربي الخام في الخليج العربي بصورة خاصة .

إلا أنه نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية، فقد بدأ نظام نقطة التسعير الأحادية بخليج المكسيك يضعف ويفقد من أهميته، في الوقت الذي تمت فيه موافقة الشركات النفطية الكبرى على اختيار الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط الخام على المستوى العالمي، وذلك نتيجة لظهور احتياطات نفطية كبيرة في أقطار الشرق الأوسط والخليج العربي، وهذا كان من الأسباب الرئيسية التي دفعت بالشركات الكبرى إلى إيجاد نظام جديد لتسعير النفط الخام في الخليج العربي**[2]** .

وهكذا بدأ تطبيق نظام نقطة الأساس المزدوجة لتحديد الأسعار المعلنة في عام **1945**، حيث حددت أسعار النقطة الجديدة في الخليج العربي بحدود مقاربة لأسعار النقطة الأساسية السابقة في خليج المكسيك، فأصبح بإمكان المشترين لنفوط الشرق الأوسط والخليج العربي أن يدفعوا منذ ذلك الوقت أسعاراً معلنة محددة مضافاً إليها أجور شحن وتأمين من أقرب الخليجين إليهم. [3] .

ولقد برز سعر النفط العربي الخفيف منذ عام **1945** في ميناء رأس التنورة السعودي بالخليج العربي كأول سعر عربي معلن في السوق النفطية العالمية، حيث ابتدأ بمستوى (**1.05**) دولار للبرميل الخام والجدول رقم (**2**) يبين تطورات الأسعار المعلنة لكل من النفط العربي الخام والنفط الأمريكي الخام في الخليجين العربي والمكسيكي لفترة (**1945– 1960**) . وفي بداية عام **1953** كانت أسعار النفط الخام مازالت على نفس المستوى الذي بلغته في 1949 والذي كان (**1.75**) دولاراً للبرميل العربي في الخليج العربي ومستوى سعر (**2.76**) دولاراً لبرميل الخام الأمريكي في خليج المكسيك، وبسبب ارتفاع تكاليف إنتاج برميل النفط الأمريكي الخام فقد قامت الشركات النفطية الكبرى بإقرار زيادة بأسعار النفط الخام تضمنت رفع سعر برميل الخام الأمريكي في خليج المكسيك إلى (**3**) دولار اعتبارا من حزيران **1953** وسعر برميل للنفط العربي في الخليج العربي (**1.97**) دولار، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2) ، ونتيجة لغلق قناة السويس عقب العدوان الثلاثي على مصر عام **1956** تسبب في حدوث تغيرات هامة جداً كان لها آثار مباشرة وغير مباشرة على أوضاع السوق العالمية للنفط الخام وعلى الإمدادات النفطية المصدرة حينذاك من الأقطار العربية عموماً وعلى أسعار النفط الخام بصورة خاصة، حيث ارتفع سعر برميل النفط العربي إلى (**2.12**) دولار بينما ارتفع سعر برميل النفط الأمريكي إلى (**3.25**) دولار. وفي أوائل عام 195**9** قامت الشركات النفطية العاملة في فنزويلا بتخفيض الأسعار المعلنة للنفط الخام الفنزويلي من(3,07) دولار للبرميل إلى(**2.92**) دولار للبرميل وذلك رداً على الخطوات التي اتخذتها الحكومة الفنزويلية في مجال تعديل ضريبة الدخل على الشركات نفسها لكي ترفع حصتها من العوائد النفطية، وقد تجاوبت الأسعار المعلنة للنفط الأمريكي والعربي الخام مع هذا الانخفاض بأسعار الخام الفنزويلي وذلك خلال شهر شباط 1959، فانخفض سعر برميل النفط الأمريكي ليصبح (**3.14**) دولار قابله انخفاض في سعر برميل النفط العربي الخام ليصبح (**1.94**) دولار. وقد برزت ردود الفعل العربية تجاه ذلك التخفيض بأسعار نفوطها الخام ، وذلك من خلال دعوتها إلى عقد مؤتمر قمة عربي لمواجهة الموقف السلبي الصادر من الشركات النفطية الكبرى وحكوماتها المساندة لخطواتها في الوقت نفسه . وهكذا انعقد مؤتمر البترول العربي الأول في

القاهرة خلال **نيسان** عام **1959** وأصدر جملة قرارات بهذا الشأن، وكان من أهم تلك القرارات ذلك القرار الخاص بأسعار النفط العربي الخام بالذات حيث جاء على شكل توصية موجهة للشركات من أجل التشاور مع الحكومات العربية المعنية قبل إجراء أي تعديل في هيكل الأسعار المعلنة، غير أن الشركات تجاهلت نداء الأقطار العربية واستمرت هي وحكوماتها في إجراءاتها التعسفية لاستنزاف النفوط العربية الرخيصة، فأقدمت هذه الشركات خلال شهر **آب** عام **1960** على إجراء تخفيض آخر في الأسعار المعلنة للنفط العربي الخام فقط، وبذلك أصبح السعر المعلن للنفط العربي الخام يتراوح بين **(1.80 – 1.84)** دولار للبرميل، وقابل هذا التخفيض، ثبات أسعار النفط الأمريكي الخام عند **(3.14)** دولار للبرميل، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2) .

وعلى إثر التخفيضات التي أجرتها شركات النفط الكبرى على أسعار النفط العربي الخام، جرت مشاورات بين حكومات الأقطار العربية المنتجة والمصدرة للنفط مع حكومتي إيران وفنزويلا من أجل اتخاذ تدابير موحدة للوقوف بوجه تقلبات الأسعار المعلنة لنفوطهم الخام في السوق العالمية، وفي الوقت ذاته بدأت حكومات الأقطار المنتجة للنفط تدرك ضرورة إيجاد تجمع نفطي لمواجهة تلك الشركات وحكوماتها الأم تكون له قوته الجماعية من أجل الحفاظ على الثروات النفطية باعتبارهم أصحابها الحقيقيين كبداية لسيطرتهم على هذا المورد الحيوي [4] .

وهكذا وبدعوة من الحكومة العراقية عقد اجتماع في بغداد يوم **1960/9/14** ضم ممثلين عن ثلاثة أقطار عربية وهي (العراق،الكويت، السعودية) إضافة إلى إيران وفنزويلا، حيث صدر في ختامه إعلان مهم ،تضمن تأسيس منظمة الأقطار المصدرة للنفط (**الأوبك OPEC**) حيث أصبحت فيينا مقراً لها، وبالإضافة إلى الأعضاء الخمسة المؤسسين للمنظمة، فقد انضمت إليها في السنوات التالية أقطار أخرى حتى أصبح عدد أعضائها عام **1975** ثلاثة عشر عضواً وهم (العراق ، الكويت ، السعودية ، إيران ، فنزويلا ، قطر ، ليبيا، أندونيسيا ، الإمارات ، الجزائر ، نيجيريا، الأكوادور ، الغابون) . وفي قرارها الأول وجهت الأوبك دعوات صريحة بضرورة استقرار الأسعار المعلنة للنفط الخام– والعربي بالذات– في السوق العالمية عموماً وفي أقطارها الأعضاء بصورة خاصة ، ولقد حققت منظمة الأوبك منذ تأسيسها وحتى عام **1970** بعض الإنجازات الإيجابية لصالح أقطارها الأعضاء، فيما كانت شركات النفط الكبرى تشكل خلال الفترة تجمعاً قوياً ضد الأقطار المذكورة والمنظمة في الوقت ذاته، فقد استطاعت المنظمة من جانبها أن تحافظ على مستوى ثابت للأسعار النفوط الخام لأقطارها الأعضاء من الانخفاض حتى عام **1970**، فكان سعر برميل خام القياس السعودي **(1.80)** دولاراً للبرميل طوال عقد الستينات **[1]**.

جدول رقم (1) يبين تطورات الأسعار المعلنة للنفط الأمريكي الخام للفترة 1860– 1935 الوحدة : دولار للبرميل

السنوات	السعر المعلن دولار / برميل
1860	9,59
1861	0,49
1865	6,59
1870	3,86
1875	1,35
1880	0,95
1885	0,88
1890	0,87
1895	1,36
1899	1,29

1900	1,19
1905	0,62
1910	0,61
1915	0,64
1920	3,07
1925	1,68
1930	1,19
1935	0,97
1936	1,09
1937	1,18
1938	1,13
1939	1,02
1940	1,02
1941	1,14
1942	1,19
1943	1,20
1944	1,21

المصدر : أ.د. الرومي، نواف ، *منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي*، مرجع سابق ، ص75.

الجدول رقم (2) يبين تطورات الأسعار المعلنة لكل من النفط العربي الخام والنفط الأمريكي الخام في الخليجين العربي والمكسيكي للفترة 1945 – 1960 الوحدة : دولار للبرميل

السنوات	النفط الخام العربي في الخليج العربي دولار/برميل	النفط الخام الأمريكي في الخليج المكسيكي دولار /برميل
1945	1.05	1.36
1946	1.05	1.70
1949	1.75	2.76
1950	1.75	2.76
1951	1.75	2.76
1952	1.75	2.76
1953	1.97	3.00
1954	1.97	3.00
1955	1.97	3.00
1956	1.97	3.00
1957	2.12	3.25
1958	2.12	3.25
1959	1.94	3.14
1960	1.80	3.14

المصدر : أ.د. الرومي، نواف ، *منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي*، مرجع سابق، ص83.

تغيرات أسعار النفط الخام خلال عقد السبعينات والثمانينات:

لقد حدثت تطورات هامة في الصناعة النفطية منذ عام **1970**، وتجلت في ظهور بوادر اختلال بين ما هو معروض من النفط في الأسواق العالمية وما هو مطلوب من قبل مستهلكيه، ساعدت الأقطار المصدرة للنفط على المطالبة بزيادة في الأسعار المعلنة وزيادة الحصة الضريبية، وقد أدت هذه التطورات إلى أن يتقرر سعر النفط الخام في السوق العالمية من قبل منظمة الأوبك بدلاً من تقريرها من قبل الشركات النفطية الكبرى .

ولقد سجلت اتفاقية طهران في **1970/2/14** حدثاً بارزاً في تاريخ الصناعة النفطية حينما فرضت الأوبك على شركات النفط الكبرى الاعتراف بها كمنظمة وقبولها لمبدأ التفاوض مع أقطار الأوبك من أجل إعادة النظر في الأسعار المعلنة لنفوطها الخام، وذلك نتيجة لعوامل عديدة، منها التضخم المستورد، وهبوط سعر صرف الدولار، ولقد تم الاتفاق في طهران على زيادة الأسعار المعلنة للنفط الخام، وأصبح للأوبك منذ ذلك التاريخ دور مباشر مع الشركات في عملية تحديد هذه الأسعار بعد أن احتكرتها الأخيرة لعقود عديدة من الزمن [5] .

نتيجة لظروف حرب تشرين التحريرية **1973**، وفي **1973/6/16** اجتمعت أقطار الخليج العربي الست الأعضاء في الأوبك في الكويت ، وأصدرت قرارها التاريخي بزيادة أسعار نفوط الأوبك الخام من جانب واحد، وبذلك القرار أنهى وإلى الأبد، التحكم المطلق للشركات العالمية للنفط في عملية تسعير النفط الخام لأقطار الأوبك، وتضمن مؤتمر الكويت تخفيض إنتاج النفط ، إضافة إلى قرار آخر تضمن قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن بعض الدول الغربية " الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، البرتغال" بسبب مواقفها المعادية للقضية العربية ومساندة الكيان الصهيوني علناً. ونظراً لاستمرار الحظر النفطي العربي، فقد حدث عجز واضح في المعروض النفطي بالسوق النفطية، قابله تزايد في الطلب العالمي عليه (نتيجة لظروف الحرب) ونتيجة فعالية قانون العرض والطلب أدى ذلك الموقف غير المتوازن بالتالي إلى تأثر الأسعار المعلنة للنفط الخام،حيث بلغ سعر النفط الخام حوالي(**10.4**) دولار للبرميل عام **1974** ، وفي شهر تموز **1977** عقد مؤتمر استوكهولم تضمن زيادة في سعر برميل الخام إلى (**12.6**) دولار للبرميل، وتوالت القرارات النابعة من السيادة الوطنية التي استردتها الدول النفطية تحت مظلة الانتصار في حرب تشرين التحريرية، وارتفع سعر النفط الخام عام **1979** إلى (**29**) دولاراً للبرميل **وفي عام 1980** وصل إلى (36) دولاراً للبرميل وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3) . ولقد شهدت مرحلة الثمانينات تطورات منها :

حدوث اختلالات مستمرة بين مستويات العرض من النفط الخام والطلب عليه عموماً وعلى نفط الأوبك بشكل خاص ، وزيادة إنتاج دول أخرى خارج الأوبك بشكل ملحوظ وخاصة في بحر الشمال، مما أثر بصورة فعلية على وضعية المنظمة كمنتج قائد ومسيطر في السوق النفطية العالمية، وبخاصة خلال السنوات الأولى من عقد الثمانينات. وتزايد حجم المخزون الاستراتيجي من النفط لدى بلدان وكالة الطاقة الدولية وشركات النفط الاحتكارية، مما ترك آثاراً سلبية مباشرة على هيكل أسعار نفوط الخام لأقطار الأوبك.وتشكيل هيئة الطاقة الدولية التي تعمل ضد الأوبك بشكل عام .بالإضافة إلى التأثير الكبير والمباشر الذي أحدثته المستويات العالية لأسعار النفط على :

أ- البحث والتنقيب ومن ثم استخراج النفوط الخام ذات التكلفة العالية من بلدان خارج الأوبك، مما أدى إلى زيادة المعروض من نفوط تلك البلدان لكي تتنافس مع المعروض من نفوط الأوبك .

ب- البحث عن مصادر بديلة للنفط ورخيصة في الوقت نفسه قياساً بالنفط المرتفع الثمن، كالفحم والغاز والطاقة الشمسية .....الخ

ت- إجراءات الحفاظ على الطاقة في البلدان الرأسمالية المستهلكة عموماً وتقليل الاعتماد على النفط المستورد وبالذات نفوط الأوبك.

وبالتالي فإن الصورة التي يمكن من خلالها فهم حقيقة الطلب العالمي على نفوط الأوبك هي من خلال كون المنظمة لها دور متمم للنفط، بعد أن تحتسب كميات النفط التي تؤمنها البلدان المنتجة خارج الأوبك لاحتياجات بلدان العالم الاستهلاكية. لذلك فإن تزايد هذه النفوط بشكل ملحوظ مع نهاية عقد السبعينات ووصوله إلى مستوى مقارب لإنتاج الأوبك في عام **1981**، وتجاوزه في السنوات اللاحقة، كان أحد الأسباب الرئيسية التي حرمت المنظمة من دور القائد في السوق النفطية وحرمتها في الوقت نفسه من استغلال قوتها في مجال تسعير النفط الخام.

لذلك واجهت منظمة الأوبك أكبر معضلة في تاريخها مع نهاية عام **1981** تمثلت في اختلال وضع العرض والطلب في السوق النفطية، فقد تزايدت الإمدادات النفطية من دول خارج الأوبك في وقت تراجع فيه الطلب العالمي على النفط بشكل عام [6] .

وقد لجأت المنظمة إلى خفض الإنتاج لدعم الأسعار وخفضته فعلاً عام **1982** سعياً وراء الإبقاء على الأسعار عند مستوى عال، إلا أن أسواق النفط العالمية لم تشهد استقراراً خلال النصف الثاني من تلك السنة وذلك بسبب تزايد المعروض من النفوط الخام المنتجة من دول خارج المنظمة وعدم التزام بعض أقطار المنظمة بالإنتاج ضمن الحصة المقررة في سقف الإنتاج الذي سبق أن أقره ممثلوها بالإجماع في آذار **1981**. وهنا كان اللجوء إلى خفض الأسعار هو الشر الذي لابد منه، وبذلك فقد اضطرت المنظمة إلى إصدار قرار جماعي بتخفيض سعر النفط الخام ليصبح عند مستوى **(30.1)** دولاراً للبرميل في عام **1983**، ونتيجة لاستمرار حالة عدم الاستقرار خلال عام **1984**، أقرت منظمة الأوبك تخفيض آخر على الأسعار لتصبح عند مستوى (**27.5**) دولاراً للبرميل عام **1985** بعد أن كان **(28.1)** دولاراً للبرميل عام **1984**، وعلى الرغم من ذلك فإن حالة عدم الاستقرار قد استمرت .

ونتيجة للحملة المعادية التي تبنتها وكالة الطاقة الدولية بالتعاون مع شركات النفط الكبرى ، فإن حالات من الارتباك والفوضى غير الطبيعية سادت أسواق النفط وباستمرار هذه الحالة وامتناع الكثير من الزبائن عن استلام إمداداتهم النفطية المتفق عليها من موانئ الدول المنتجة، انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى من عام **1986**، وإن ما حدث في سوق النفط حينذاك قد ساعد في تفاقم حالات عدم التنسيق والتعاون بين جميع الدول المنتجة للنفط ، واستمرار حالات عدم الالتزام بسقف الإنتاج الذي تبنته الأوبك وبالحصص الإنتاجية لكل قطر عضو بشكل خاص، ونتيجة لذلك فقد تدهورت مستويات أسعار النفط الخام حيث وصل سعر برميل النفط الخام عام **1986** إلى **(13)** دولاراً. ولكي تثبت الأوبك للعالم بأنها لا تزال قوة لا يستهان بها في سوق النفط، فقد قامت بفرض سقف إنتاجي محدد في نهاية عام **1986** تضمنت حصصا فردية التزمت بها أقطارها الأعضاء فارتفعت الأسعار من جديد عام **1987** إلى **(17.7)** دولاراً للبرميل، وعندما بدأت دول الأوبك بتجاوز الحصص انهارت الأسعار مرة أخرى إلى نحو **(14.2)** في عام **1988** ثم عادت وارتفعت إلى نحو (**17.3**) دولاراً للبرميل عام **1989**

تغيرات الأسعار منذ بداية التسعينات وحتى عام 2006 :

لم تكن أسعار النفط الخام طوال عقد التسعينات على وتيرة واحدة بل تذبذبت بين التحسن المؤقت تارة والاستقرار تارة أخرى والتدهور الشديد في أواخر التسعينات تارة ثالثة، فلقد كان عدوان العراق على الكويت مفاجأة للعالم أجمع وعلى إثر هذا العدوان شهد سوق البترول العالمي تغيرات جوهرية أدت إلى نقص الإمدادات العالمية وحدوث ارتفاع في

أسعار النفط الخام وتوقف تام لصادرات البترول العراقي والكويتي بناء على الحظر الاقتصادي المفروض من مجلس الأمن حيث وصل سعر برميل النفط الخام إلى **(22,3)** دولاراً للبرميل عام 1990، ولقد عقدت منظمة الأوبك اجتماع في فيينا لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بتأمين تغطية الطلب العالمي على البترول عن طريق الإنتاج بأقصى طاقة ممكنة لتعويض ما فقدته السوق نتيجة توقف الإنتاج العراقي والكويتي على أن تعاود الالتزام بالحصص المحددة بعد انتهاء الأزمة وقد استطاعت بعض دول الأوبك (السعودية، الإمارات، إيران، فنزويلا) تعويض **(3)** مليون برميل يومياً. وعند قيام دول التحالف الدولي بتوجيه أول ضربة جوية للعراق وتوالي الضربات الجوية، وتناقلت الأنباء النجاح الذي حققته القوات المتحالفة مع ضعف الجانب العراقي، بدأت الأسواق تشهد تراجعاً حاداً في أسعار النفط الخام حتى استقرت عند حوالي (**18.6**) دولاراً للبرميل عام **1991** وكان أحد الأسباب الرئيسية وراء هذا التراجع كيفية استخدام الوكالة للطاقة للمخزون الاحتياطي الاستراتيجي بعد انفجار الأزمة، فقد أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عن الإفراج عن **(33.75)** مليون برميل من الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي البترولي بمعدل **(1.125)** مليون برميل يومياً ولمدة شهر .

وقد أدى عدم تقيد دول الخليج بالحصص المقرر لها أثناء حرب الخليج الأولى والثانية وبعدهما وحرصها على تلبية احتياجات الطلب العالمي عن طريق زيادة الإنتاج منعاً لحدوث أزمة بترولية، إلى ظهور فائض من العرض العالمي عندما تزامن مع استخدام المخزون الاستراتيجي لدول الوكالة الدولية للطاقة وأدى هذا بدوره إلى انخفاض أسعار النفط الخام ولقد لازم انخفاض أسعار النفط خلال السنوات **1993-1994** حيث انخفض سعر البرميل في عام **1994** إلى **(15.5)** دولاراً للبرميل، وإذا كان السعر قد انتعش خلال عام **1996** ليبلغ (**20.3**) دولاراً للبرميل وحافظ على بعض الاستقرار، خلال عام **1997**عند مستوى (**18.7**) دولاراً للبرميل إلا أنه لم يلبث أن أخذ في الانهيار مسجلاً كمتوسط نحو (12.3) دولاراً للبرميل خلال عام **1998**، وفي تموز **1999** عاد السعر لكي يرتفع إلى مستوى (**17.5**) دولاراً للبرميل، نتيجة لما تطوعت به دول الأوبك من خفض الإنتاج منذ **آذار/1999** وساندتها بالخفض دول غير أعضاء في المنظمة مثل المكسيك وعمان وروسيا ، ومع انحسار التخمة النفطية التي أصابت المخزون العالمي من النفط والتي كانت سبباً جوهرياً في انهيار أسعاره، أخذ السعر بالارتفاع إلى أن بلغ سعر النفط الخام حوالي (**27.6**) دولاراً للبرميل عام **2000**، ولقد اتضح بمرور الوقت أن رفع الأسعار عامي **1999** و**2000** كان ضرورياً لتجديد الصناعة النفطية، فقد برزت تدريجياً النواقص التي تعاني منها بسبب ما أدت إليه الأسعار السائدة في الفترة السابقة من قلة المردود والاستثمار في مجالات النفط والغاز، حيث تميزت الأعوام الأخيرة باختناقات في عملية التكرير، نتيجة لعدم توسع هذه الصناعة طوال السنوات الماضية.

ولقد شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاضاً ًفي مستوياتها خلال عام **2001** بنسبة **16%** بمقارنة بمستويات العام الماضي حيث بلغ معدل سعر الأوبك (23.1) دولاراً للبرميل مقارنة ب27.6 دولاراً للبرميل عام **2000**، ولقد كان لأحداث الحادي عشر من أيلول **2001** دور فاعل في تدني أسعار النفط الخام، فبعد الارتفاع الفوري للأسعار الناجم عن عمليات المضاربة التي تلت الأحداث مباشرة، أخذت مستويات خلال الأسبوع الأخير من شهر أيلول بالتراجع**[7]** . وعلى الرغم أن تلك الأحداث عادة ما تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، إلا أن أسعار النفط الخام بقيت عند مستويات معقولة مما يدل على استطاعة منظمة أوبك الحفاظ على استقرار السوق النفطية .

وفي نطاق سعي المنظمة نحو العمل على استقرار السوق النفطية والوصول إلى مستويات أسعار تنال رضا الدول المنتجة والدول المستهلكة عل حد سواء، وبعد ملاحظة أن أسعار النفط الخام أخذت في الهبوط بعد أحداث

الحادي عشر من أيلول **2001**، قامت منظمة أوبك مع نهاية عام **2001** بالتأكيد على العمل وذلك اعتباراً من **2002/1/1** بقرارها المتعلق بخفض الإنتاج بإجمالي**(1.5)** مليون برميل يومياً. وقد بدأت دول أوبك تجني ثمار ذلك القرار مع انطلاقة العام 2002 حيث أخذت أسعار سلة خامات أوبك في الارتفاع والاستقرار، إذ ظلت واقعة ضمن النطاق السعري المحدد من قبل المنظمة **(22–28)** دولاراً للبرميل منذ شهر آذار 2002 إلى نهاية عام **2002**، حيث تراوح المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك خلال العام بين **(22.6–28.4)** دولاراً للبرميل، ولقد وصل المعدل السنوي لسعر النفط الخام (24.3) دولاراً للبرميل مسجلاً بذلك ارتفاعا بلغ **(1.2)** دولاراً للبرميل. والشكل رقم **(1)** والجدول رقم **(3)** يوضحان تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة (1970– 2004).

وعلاوة على الإجراءات المتخذة من قبل منظمة أوبك بشأن مستويات الإنتاج للحفاظ على استقرار الأسعار، شهدت السوق النفطية على مدار العام **2002** العديد من العوامل التي كان لها الأثر الواضح في تحسن مستويات الأسعار والتي منها : الاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر خلال العام وعدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية العام **2002**، الأمر الذي أدى على انقطاع صادراتها النفطية التي يوجه جزء كبير منها إلى السوق الأمريكية **[8]** .

وفي عام **2003** ارتفعت أسعار سلة أوبك بنحو **3**,8 دولاراً للبرميل أي بنسبة **15.8%** مقارنة بعام **2002** ليصل معدلها إلى**(28.2)** دولاراً للبرميل مقارنة ب**24.3** دولاراً للبرميل في عام 200**2**. ويعود ارتفاع الأسعار إلى مجموعة من العوامل ومن أهمها :

1- المخاوف المتزايدة من حدوث نقص في الإمدادات النفطية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط .

2- استمرار انقطاع الإمدادات من فنزويلا نتيجة الإضراب العام الذي شهدته البلاد عام **2002**.

3- الاضطرابات العرقية والقبلية في نيجيريا التي حجبت جزءاً كبيراً من إمداداتها عن السوق النفطية وقد ساهمت برودة الطقس في الدول المستهلكة الرئيسية في زيادة الطلب على المنتجات النفطية، مما دعم الارتفاع الحاصل في الأسعار .

ونتيجة لتضافر عوامل عديدة ومتنوعة ذات طبيعة جيوسياسية ومناخية ارتفعت أسعار النفط حيث ارتفع معدل سعر سلة أوبك بنحو **(7.8)** دولاراً للبرميل، أي بنسبة **28%** مقارنة بعام **2003** حيث وصل معدل السعر إلى **(36)** دولاراً للبرميل في عام **2004** . وإن معظم العوامل الجيوسياسية هي بالأصل امتداد لما كانت عليه في العام السابق**[9]** واستمر سعر النفط بالارتفاع إلى أن وصل إلى **(50.6)** دولاراً للبرميل في عام **2005** وقد بلغ سعر برميل النفط حوالي **(75)** دولاراً للبرميل وذلك في **إبريل 2006 [9]**. والعوامل الرئيسية التي أسهمت في الرفع الحالي للأسعار هي نقص مخزون الوقود في الولايات المتحدة الأمريكية والمخاوف الكبيرة من احتمال ضربة أمريكية توجه إلى إيران، وما لم تخف حدة التوتر القائم، فإن من المرجح أن تستمر أسعار النفط في الارتفاع.

وعند دراسة أسعار النفط خلال المستقبل المنظور لا بد من دراسة العوامل الأساسية المؤثرة في سوق النفط والتي من أهمها:

1- **العلاقة بين العرض والطلب** : فمن المعروف أن استقرار السوق العالمية للنفط يعتمد على عوامل أساسية أهمها التفاعل بين العرض والطلب والموازنة بينهما بالسحب أو بالإضافة إلى المخزون العالمي من النفط ومن شأن الاختلال الذي يلحق بواحد أو أكثر من تلك العوامل أن تنعكس آثاره في ارتفاع السعر أو انخفاضه **[11]**.

2- **التوتر الجيوسياسي (عدم الاستقرار السياسي)** في بعض الدول المنتجة للنفط نتيجة المخاوف التخريبية التي تحيط بمناطق الإنتاج المهمة، وبالتالي ازدياد المخاوف من تقلص الإمدادات البترولية إلى السوق المستهلكة، ولقد كان لتردي الأوضاع الأمنية في منطقة الخليج والشرق الأوسط التي تسيطر على مخزون عالمي ضخم من النفط تأثير كبير على توقعات التدفقات النفطية إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى ازدياد الشكوك التي تساور المتعاملين في السوق العالمية للطاقة بشأن المقدرة الفعلية للعراق على زيادة صادراته النفطية في المستقبل المنظور في ظل عدم الاستقرار السياسي والأمني في البلد وظروف الحرب التي أثرت على البنية الأساسية للقطاع النفطي العراقي فضلاً عن العمليات التخريبية على المنشآت النفطية العراقية وخصوصاً الأنابيب وبالتالي على قدرة الإنتاج النفطي العراقي على التوسع خلال فترة الأمد القصير . كما تمثل الأزمة النووية الإيرانية والمواجهات مع الغرب أحد العوامل التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط مؤخراً وخاصة في ظل التهديدات التي أطلقها المسؤولون الإيرانيون كلما تعثرت مفاوضاتهم مع الغرب بشأن الملف النووي الإيراني وقد حذر العديد من الخبراء من أن أسعار النفط قد ترتفع إلى أكثر من (100) دولار للبرميل إذا تعرضت طهران لهجمات وذلك لأنها تمتلك ثاني أكبر الاحتياطيات العالمية، وهي تنتج نحو (3.784) مليون برميل يومياً ومن ثم فالتهديد بضربها أو فرض عقوبات عليها سيضع إنتاج وإمدادات النفط في الخليج على حافة الهاوية، فالسعودية جارتها، ذات أكبر الاحتياطات المؤكدة في العالم سيتأثر إنتاجها البالغ (8.41) برميل يومياً بالقطع إذا وقعت مواجهة عسكرية،حيث يمر معظم إنتاجها وإنتاج الكويت والإمارات وقطر والبحرين عبر مضيق هرمز، وسوف تلجأ إيران إلى إغلاق هذا المضيق في حال تحول التوتر في الأزمة النووية الإيرانية إلى نزاع مسلح مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا سيشكل تهديداً مباشر ليس فقط لتوقف صادرات النفط من هذه المنطقة وهو ما يمثل ثلث صادرات العالم من النفط وإنما إحراق مستودعاته ومحطاته بالصواريخ الإيرانية. وتراجع الاستقرار في كل من نيجيريا وفنزويلا يهدد الإنتاج النفطي في كل منهما وذلك بسبب الهجمات التي تشنها العصابات المسلحة ضد المنشآت النفطية والاضطرابات العمالية**[12]**.

3- **مساهمة المضاربين في السوق النفطية العالمية في ازدياد القلق وتأثيره في رفع أسعار النفط العالمية.** إن الأهمية الحيوية البالغة التي يتمتع بها النفط في اقتصاديات العالم جعلت الإدارة الأمريكية المتعاقبة منذ عدة عقود، والمنطلقة من منطلقات استعمارية واضحة، تعلن بعدوانية أن منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط ضمن مجالها الحيوي، ونظراً لسعي الإدارة الأمريكية المتواصل لفرض هيمنتها على العالم أجمع فإنها وجدت في النفط سلاحاً أساسياً في مواجهة منافسيها وخصومها، ووظفته في توجهها للسيطرة والهيمنة على العالم ، ونظراً لجملة الأسرار التي تحيط بالصناعة النفطية (الاحتياطي المكتشف ، قدرات الإنتاج الفعلية) فإن الأرقام المنشورة تتفاوت بشكل كبير جداً وهذا الاختلاف لم يأت نتيجة طبيعية لاختلاف التقديرات حسب المعلومات والأساليب والمناهج المطبقة فقط ، ولكن لكون الاختلاف بل التناقض أحياناً يمكن الأطراف الفاعلة من التحكم أكثر بصناعة النفط وتجارته، مما يؤدي إليه بأرباح وفوائد كبيرة ويخدم استراتيجيها العامة وفي نفس الوقت يخلق جو مناسباً تترعرع فيها المضاربات .

4- **موقع البترول بين مصادر الطاقة المختلفة :** فمنذ أن اكتشف النفط ودوره يتعزز بين مصادر الطاقة المختلفة وسيبقى أساسياً إلى أن ينفد وذلك لأن النفط أرخص مصادر الطاقة والأقدر على الاستجابة لجميع أوجه استعمالاتها ويحتل النفط المرتبة الأولى في تلبية الاحتياجات البشرية للطاقة كما يشكل حوالي 95% من الطاقة المستعملة قي وسائل المواصلات إضافة إلى ذلك فإن النفط يشكل أساساً لصناعات عديدة تتجاوز الثلاثة آلاف منتج .

5- **يعود جزء من ارتفاع أسعار النفط إلى أسباب مناخية** حيث تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية المستهلك الأول للنفط لأعاصير بحرية أوقفت إنتاجها لكميات لا بأس بها من النفط وشلت قدرة بعض مصافيها النفطية في خليج المكسيك على إنتاج مشتقاته .

6- **فرض الدول المستهلكة ضرائب عالية على مشتقات النفط** وصلت في بعض الدول الأوروبية إلى 70%

7- **زيادة الطلب على النفط في السنوات الأخيرة من كل من الصين والهند وروسيا [10] .**

8- **العامل السياسي واستمرار تأثيره مستقبلاً:**

لقد كان لهذا العامل دوره المباشر والفعال في حصول شركات النفط الكبرى على الامتيازات النفطية بأقطار الشرق الأوسط بدعم من الحكومات المالكة لهذه الشركات واستمرارها في استنزاف هذه الثروات مع سيطرتها على جميع مراحل الصناعة النفطية ، ومنذ السبعينات كان للعامل السياسي دوره الفعال في المفاوضات التي جرت بين الشركات والأقطار النفطية ، وما أعقبها من اتفاقيات ذات مردود إيجابي على الأقطار النفطية ، ولكن فعالية العمل السياسي التي برزت بشكل واضح بعد حرب تشرين التحريرية 1973، حيث خلقت ظروفاً ملائمة وضرورية من أجل تحكم الأوبك بتسعير نفوطها الخام ومن ثم زيادتها وبذلك يمكن القول بأن هذه الفترة قد شهدت بروز العامل السياسي في تحديد الأسعار ، كما أن الزيادات التي حصلت عليها دول الأوبك في العوائد المالية منذ عام 1973 سببت لها أنواعاً من المجابهة مع البلدان الرأسمالية كما أعطت لهذه الدول النامية أهمية اقتصادية وسياسية على المستوى العالمي ، مما أدى إلى قيام البلدان الصناعية الغربية عموماً والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، بممارسة شتى أنواع الضغوط لمحاولة إيقاف أية زيادة بأسعار نفوط الأوبك الخام في السنوات اللاحقة .

وبهذا يمكننا القول بأن التوقعات المستقبلية لأسعار النفط ترضخ للكثير من الظروف والعوامل السياسية والاقتصادية التي يمكن احتمال توقع حدوثها بشكل أو بآخر خلال المستقبل المنظور. إلا أن الطلب العالمي المتزايد على النفط أمام العجز في توسع الطاقات الإنتاجية من شأنه أن يجعل مستويات الأسعار تأخذ منحى تصاعدياً خلال المستقبل المنظور.

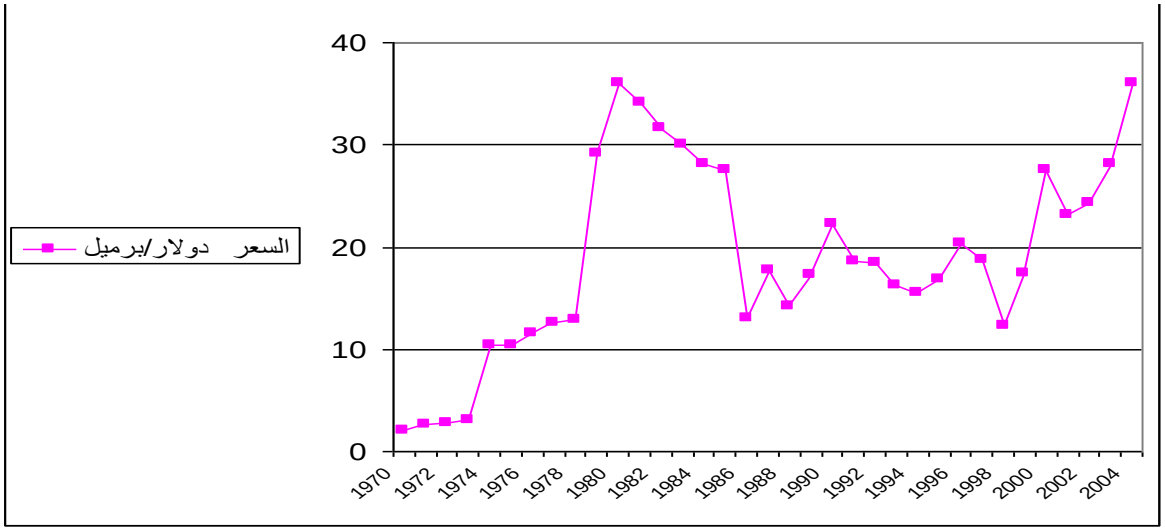

الشكل رقم (1) تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة(1970– 2004) الوحدة : دولار /برميل

المصدر : تقرير الأمين العام السنوي، 2004 ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

الجدول رقم (3) يبين تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة 1970– 2005 الوحدة: دولار للبرميل

السنوات	السعر دولار/برميل
1970	2.1
1971	2.6
1972	2.8
1973	3.1
1974	10.4
1975	10.4
1976	11.6
1977	12.6
1978	12.9
1979	29.2
1980	36.0
1981	34.2
1982	31.7
1983	30.1
1984	28.1
1985	27.5
1986	13.0
1987	17.7
1988	14.2
1989	17.3
1990	22.3
1991	18.6
1992	18.4
1993	16.3
1994	15.5
1995	16.9
1996	20.3
1997	18.7
1998	12.3
1999	17.5
2000	27.6
2001	23.1
2002	24.3
2003	28.2
2004	36.0
2005	50.6

المصدر : التقرير الإحصائي السنوي ، 2005،منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

وتقرير الأمين العام السنوي، 2004 ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

وتقرير الاقتصادي العربي الموحد،2006، صندوق النقد العربي .

تطور عوائد النفط العربي وتزايدها :

منذ أن ظهر النفط في أراضي الأقطار العربية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، فإنه لم يساهم كمورد حيوي بما فيه الكفاية في اقتصادها الوطني بسبب قلة العوائد المالية التي كانت تحصل عليها من شركات النفط الكبرى العاملة لديها وكان ذلك يحدث وباستمرار على الرغم من توفر أسس ومقومات المشاريع التنموية الكثيرة في هذه الأقطار النامية ، والتي يمتاز بنيانها الاقتصادي باعتماده على قطاع النفط ، مما يبرز ظاهرة تخلف بقية القطاعات كالصناعة والزراعة .....الخ والتي تحتاج إلى التكنولوجيا والآلات الحديثة المتطورة ووسائل الإنتاج المختلفة ، وبالتالي فقد انعكس ذلك كله على تعاملها الخارجي ، الذي ظهر على نطاق ضيق بسبب شدة المنافسة بينها وبين البلدان الرأسمالية الصناعية ، ولكن الأقطار العربية لم تكن تملك نضوجاً سياسياً عندما فرضت عليها الامتيازات وكان من الممكن أن تستفيد من عوائد نفطية جيدة لو كانت تمتلك مثل هذا النضوج في حينه، ويبين الجدول رقم (**4**) تطور العائد الحكومي للأقطار العربية القليل نسبياً قياساً بالأرباح العالية للشركات النفطية الكبرى العاملة لديها خلال الفترة **1913-1960** . ولقد كانت اتفاقية طهران وطرابلس في بداية عام **1971** وارتفاع أسعار النفط العربي الخام بموجبها نقطة البداية لتزايد عوائد الأقطار العربية فسجلت **(11.4)** مليار دولار عام **1971** بعد أن كانت **(8.6)** مليار دولار عام **1970** ، كما كانت اتفاقية جنيف الأولى **1972** التي رفعت أسعار النفط الخام ، كانت السبب الرئيسي في تزايد عوائد الأقطار النفطية إلى **(14.2)** مليار دولار ، وتكرر الموقف نفسه بعد اتفاقية جنيف الثانية عام **1973** عندما زادت عوائدها النفطية إلى **(22.4)** مليار دولار . لكن هذه الزيادات بالعوائد النفطية خلال السنوات الثلاث المذكورة يمكن اعتبارها ثانوية قياساً بالزيادات الكبيرة التي أعقبت تولي منظمة الأوبك سلطة تسعير نفوطها الخام وذلك حينما تضاعفت العوائد المالية للأقطار العربية اعتباراً من عام **1974** وبشكل كبير وبالتالي خلقت عند بعض هذه الأقطار مبالغ زائدة عن احتياجات اقتصاداتها الوطنية ، حيث تم تبذيرها على الأسلحة والحروب والإنفاق الاستهلاكي التبذيري واستثمارها في مجالات أخرى متعددة في الأسواق والبنوك والمؤسسات المختلفة بالبلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة . وبذلك انطلق الكلام عن الحجم الهائل للعوائد النفطية العربية ، ولقد أوردت التقديرات عن حجم العوائد النفطية للأقطار العربية عام **1974** حوالي **(74.6)** مليار دولار، وفي عام **1975** وبسبب الركود الاقتصادي – الذي ساد الاقتصاد العالمي عموماً والسوق النفطية بشكل خاص- فقد انخفض إنتاج وصادرات النفط الخام للأقطار العربية ولقد سجلت العوائد النفطية للأقطار العربية حوالي **(67.1)** مليار دولار ، ونظراً لتحسن وضع الاقتصاد بشكل عام وتزايد إنتاج صادرات النفط العربي الخام عام **1976** فقد ازدادت العوائد النفطية للأقطار العربية حيث أشارت الإحصائيات إلى أن حجمها بلغ **(82.5)** مليار دولار كما تزايدت هذه العوائد في عام **1977** مع تزايد إنتاج وصادرات النفط العربي الخام حيث **بلغت (91.1)** مليار دولار، أما في عام **1978** فقد حدث انخفاض في حجم هذه العوائد حيث بلغت **(88.7)** مليار دولار، ولقد حققت الأقطار العربية أعلى عائد (عوائد نفطية) في تاريخها وذلك عام **1980** حيث بلغت **(213.7)** مليار دولار والجدول رقم (5) والشكل رقم (2) يوضحان تطور العائدات البترولية للأقطار الأعضاء للفترة (**1970-2004**) ، حيث بلغت هذه العوائد عام **1990** حوالي **(97.4)** مليار دولار وعام **2000** بلغت **(177.2)** مليار دولار .

لم يؤد الارتفاع النسبي في أسعار النفط الخام خلال العام **2002** إلى رفع العائدات البترولية إذ شهدت العائدات انخفاضاً في مستوياتها خلال عام **2002** مقارنة بالعام السابق لتصل إلى **(142)** مليار دولار، ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى انخفاض معدلات الإنتاج في الأقطار العربية نتيجة للإبقاء على الحصص الإنتاجية الرسمية المحددة من قبل منظمة الأوبك .

إن العائدات المتحققة من الصادرات البترولية في الأقطار العربية التي ما فتئت تتأرجح ارتفاعا وانخفاضا بين سنة وأخرى استجابة لمستويات الأسعار السائدة وحجم الكميات الموجهة للتصدير ففي عام **2003** الذي اتسم بالارتفاع الملحوظ في أسعار النفط حيث ارتفعت سلة أوبك إلى **(28.2)** دولاراً للبرميل، وتميز بالارتفاع في إنتاج الأقطار الأعضاء من النفط الخام شهدت عائدات الأقطار العربية من الصادرات البترولية ارتفاعا حيث وصلت قيمتها **(162)** مليار دولار، ولقد كان عام **2004** عاماً متميزاً فيما يتعلق بحجم العائدات النفطية التي حققتها الأقطار العربية حيث وصلت تلك العائدات إلى **(218)** مليار دولار وهو مستوى قياسي لم تشهده منذ عام **1980** حينما بلغت في ذلك الوقت حوالي **(214)** مليار دولار ، ولم تعز تلك الزيادة في العائدات إلى المستوى الذي سجلته أسعار النفط الخام خلال العام فحسب ، بل إلى الارتفاع الملحوظ الذي طرأ على الإنتاج في معظم الأقطار العربية حيث وصل إنتاج النفط في هذه الأقطار خلال عام **2004** إلى نحو (20.8) مليون برميل /يومياً.

والآن بعد هذا التحليل لحجم العوائد النفطية للأقطار العربية لا بد من إلقاء نظرة على الأسباب الرئيسة التي أدت إلى تزايد هذه العوائد والتي يمكن أن نجملها :

1- تبرز الزيادة بأسعار النفط في مقدمة الأسباب التي أدت إلى تزايد العوائد النفطية لدى هذه الأقطار بشكل خاص ولدى أقطار الأوبك عموماً.

2- زيادة إنتاج النفط العربي، نتيجة لتزايد الطلب العالمي عليه.

3- العامل السياسي الذي لم يغب دوره عن هذا الموضوع بالذات ، حيث برز في تزايد الوعي لدى شعوب الأقطار العربية من أجل دعم برامجها ومخططاتها التنموية بواسطة عوائدها النفطية وتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي من سيطرة شركات النفط الكبرى وحكوماتها كل هذا كان له دوره المباشر في تزايد العوائد النفطية للأقطار العربية .

وعلى الرغم من أن عدداً من البلدان العربية قد تراكم لديها حجم ضخم من الفوائض المالية إلا أن هذه الفوائض لم تحقق استقلالاً اقتصادياً لديها ولم يتم استثمارها عربياً، إذ تم تدويل الأموال العربية التي استثمرت في الخارج بعد نزع هويتها القومية ، وأدمجت ضمن رأس المال العالمي وأديرت بواسطة مؤسساته، بالإضافة إلى تغلغل الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العربي، حيث اتسعت رقعة نشاط هذه الشركات وعملياتها التي اخترقت بوسائل جديدة قطاعات بأكملها بما فيها القطاع المالي والمصرفي والصناعات النفطية والبتر وكيمائية وغيرها، وتمكنت تلك الشركات من إحكام قبضتها على الأسواق العربية وتأكيد تبعيتها لها نتيجة للاعتماد المفرط للبلدان العربية على الشركات الدولية في إدارة مشروعاتها.

ولقد لجأت الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى عدة أساليب لامتصاص عوائد النفط العربي وتهميشها ومن هذه الأساليب :

1- خلق النزاعات الإقليمية كحرب الخليج الكارثية الأولى والثانية والضغط المستمر لإحداث مشتريات من مستودعات السلاح وخاصة الأمريكية والغربية وبثمن مرتفع جداً ويتمثل هذا الضغط في تسليح إسرائيل المكثف ، ودفع

هذه الدول لشراء هذه الأسلحة وبكميات باهظة بحجة إعادة بناء شكل من أشكال التوازن بين الدول العربية وإسرائيل من جهة وتخويفها من إيران بدعمها لصدام في حربه الكارثية الأولى وتخويف الدول الخليجية العربية من صدام بعد غزوه للكويت في حربه الكارثية الثانية، وكما نعلم بأن التسليح يعد أحد المسارات الأساسية لإنفاق عوائد البترول العربي ، فشراء الدول العربية لأسلحة بكميات كبيرة يرهق اقتصادياتها ويحول جزءاً ضخماً من مواردها من أغراضها الإنتاجية إلى أغراض عقيمة غير منتجة تستنفد مواردها من النقد الأجنبي .

2- تصدير التضخم إلى البلدان العربية وخاصة عبر التصدير الاستهلاكي وماله من آثار سلبية على عوائد النفط العربي:حيث نلاحظ بأن التضخم أدى في مراحل معينة وسوف يؤدي إلى إصابة الموازين التجارية للدول العربية المصدرة للنفط بالعجز ، حيث إن معظم استيراداتها سلع مصنوعة سوف ترتفع أسعارها ضمن حلقة متسارعة من التضخم .

3- تدهور أسعار صرف الدولار بعد تعويمه : ولقد استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تخفيض قيمة دولارها مجابهة أقطار الأوبك بالدرجة الرئيسية في سبيل احتواء الزيادات التي أجرتها على أسعار صادراتها النفطية الخام- كما ذكرنا سابقا- وبالتالي استمرار حصول الولايات المتحدة الأمريكية على نفوط رخيصة الثمن مقابل ضرب القوة الشرائية لعوائد أقطار الأوبك النفطية والأقطار العربية بالذات وذلك بسبب حاجة الأخيرة إلى السلع والتكنولوجيا والخبرات المستوردة باستمرار .

الجدول رقم (4) يبين تطور العائد الحكومي في الأقطار العربية* خلال الفترة (1913- 1960) الوحدة : مليون دولار.

الفترة	مجموع الواردات المالية من بيع النفط الخام (1) (مليون دولار)	العائد الحكومي السنوي للدول المنتجة للنفط (2) (مليون دولار)	نسبة % 1:2
1913-1947 **	3730	510	% 13,7
1948	1031	154	% 14,9
1949	1018	157	% 15,4
1950	1292	239	% 18,5
1951	1442	284	% 19,7
1952	1483	400	% 27,0
1953	1817	585	% 32,2
1954	2072	719	% 34,7
1955	2443	903	% 37,0
1956	2638	986	% 37,4
1957	2788	1035	% 37,1
1958	3358	1229	% 36,6
1959	3345	1322	% 39,5
1960	3665	1420	% 38,7

المجموع	32122	9943	% 31,0

المصدر : أ.د. الرومي ، نواف ، *منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي*، مرجع سابق ، ص163

(*) تشمل الأقطار العربية وإيران .

(**) علماً بأن العائد الحكومي من البرميل الخام خلال هذه الفترة لم يتجاوز (0,21) دولار

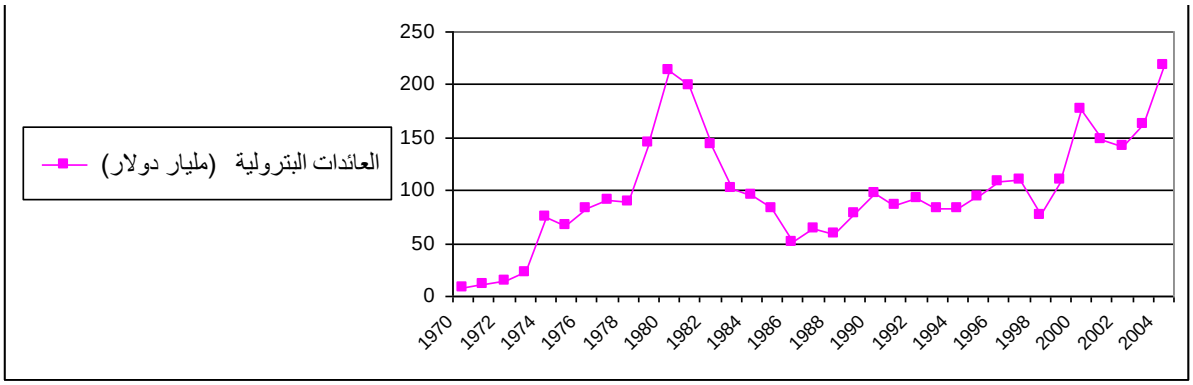

الشكل رقم (2) العائدات البترولية للأقطار العربية للفترة* (1970-2004)

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي، 2004 ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

*تشمل جميع الأقطار العربية عدا السودان وعمان واليمن.

الجدول رقم (5) يبين تطور العائدات البترولية للأقطار العربية * خلال الفترة (1970- 2004) الوحدة : (مليار دولار) .

السنة	العائدات البترولية (مليار دولار)
1970	8.6
1971	11.4
1972	14.2
1973	22.4
1974	74.6
1975	67.1
1976	82.5
1977	91.1
1978	88.7
1979	145.6
1980	213.7
1981	198.4
1982	142.6
1983	101.4
1984	95.7
1985	83.0
1986	51.5
1987	63.8
1988	59.7
1989	78.6
1990	97.4
1991	85.6

92.6	1992
83.3	1993
83.0	1994
93.7	1995
108.7	1996
110.0	1997
76.8	1998
109.7	1999
177.2	2000
148.6	2001
142.0	2002
162.0	2003
218.0	2004

المصدر : تقرير الأمين العام السنوي، 2004 ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

(*) تشمل جميع الأقطار العربية المصدرة للبترول عدا السودان وعمان واليمن

الاستنتاجات والتوصيات:

لقد أثبتت التجربة التاريخية لتقلبات أسعار خامات النفط في الأسواق العالمية خلال فترة الدراسة، أن تلك الأسعار تخضع لمجموعة من العوامل والمؤثرات وأن دراسة وفهم هذه العوامل يساعد على تزويدنا بنظرة نافذة في تقلب الأسعار مستقبلاً ومن هذه العوامل:

– العلاقة بين العرض والطلب: حيث إن الطلب العالمي المتزايد على النفط أمام العجز في توسع الطاقات الإنتاجية من شأنه أن يجعل مستويات الأسعار تأخذ منحى تصاعدياً خلال المستقبل المنظور ولاسيما مع تناقص الاحتياطي النفطي العالمي.

1– التوتر الجيوسياسي (عدم الاستقرار السياسي) في بعض الدول المنتجة للنفط وخاصة الشرق الأوسط بالإضافة إلى فنزويلا ونيجيريا وأندونيسيا .

2– مساهمة المضاربين في السوق النفطية العالمية في ازدياد القلق وتأثيره قي رفع أسعار النفط العالمية.

3– موقع البترول بين مصادر الطاقة المختلفة وموقعه الأهم بين مصادر المواد الأولية.

4–عوامل مناخية وعوامل سياسية .

وبالمحصلة إن الخاسر الأكبر هو شعوب تلك الدول النفطية وضياع فرصها التاريخية في التطوير والتنمية والاستفادة من الفوائض النفطية، واستخراج وبيع النفط يجب أن يخضع لإستراتيجية طويلة الأمد تضمن عدم التفريط والبيع بأسعار مجحفة بحق الدول المنتجة إلا عند الحدود اللازمة والضرورية لتلبية متطلبات التنمية .

ويشير الاتجاه العام لتطور أسعار وإنتاج خامات النفط إلى أن الطلب العالمي على النفط في حال تزايد مستمر وأن الأسعار إلى ارتفاع مستمر رغم كل الضغوطات التي تمارسها الاحتكارات النفطية والحكومات الاستعمارية في الدول الصناعية المستهلكة وهذا يفرض على الدول المنتجة توحيد جهودها وتنسيق سياستها مع الدول المنتجة غير الأعضاء في الأوبك لتعيد التوازن إلى الأسواق النفطية وتكون عاملاً فاعلاً ومؤثراً في تحديد الأسعار وذلك من خلال:

1– الامتناع عن توظيف الرساميل النفطية في الخارج أو إيداعها في المصارف الأجنبية حيث إن مثل هذا التوظيف والإيداع يحرمان المنطقة العربية من الاستفادة الفعلية منها .

2- تحسين مستوى شفافية سوق النفط والتقليل من حالة الغموض بعدد من الطرق منها تحسين مستوى إعداد تقارير ببيانات الطلب والمخزون بدقة.

3- ضرورة التعاون والتنسيق بين الدول المنتجة للنفط لاستغلال هذه الثروة الثمينة على أكمل وجه وضبط سعرها العالمي بما يتناسب مع قيمتها الحقيقية ومع مصلحة شعوبها وحاجة الدول المستهلكة لها.

4- ضرورة نصح الدول العربية المصدرة للنفط بأن تشرع في سياسات تسهم في تحسين فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع تقليل الاعتماد على النفط ، والاستفادة من العوائد النفطية بالشكل الأمثل ، حيث إن الإخفاق في مواجهة هذا التحدي سيعني حتماً أن عهدها النفطي – حتى إن استمر فترة طويلة – سوف تتبعه فترة من الفقر المتنامي.

المراجع:

الكتب والمجلات:

1. الرومي، نواف ، *منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي*، الطبعة الأولى – الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا،2000، 383.
2. القريشي ،فوزي ، *التطور التاريخي لأسعار النفط الخام* ، مجلة النفط والتنمية العدد الثالث،1978، 22-33.
3. تياك ،أرنست ، *نفط وسياسة واقتصاد في الشرق الأوسط* ، ترجمة هشام متولي – منشورات مكتبة أطلس- دمشق ، 250، 1958 .
4. شهاب، عبد المجيد، *الأسس السليمة لتسعير البترول الخام* ، بحث مقدم إلى ندوة البترول العربي والآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة ، بغداد، 1976.
5. د. عبد الله ، حسين ، *مستقبل النفط العربي* ، الطبعة الأولى -مركز دراسات الوحدة العربية- لبنان، بيروت،2000، 330 .

6. مجموعة باحثين ، *مستقبل النفط كمصدر للطاقة* ، الطبعة الأولى – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – الإمارات العربية المتحدة ،2005، 316 .
7. تقرير الأمين العام السنوي،2001، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك) www.oapecorg.org
8. تقرير الأمين العام السنوي،2002، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك)www.oapecorg.org
9. تقرير الأمين العام السنوي،2003، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك)www.oapecorg.org
10. البياتي ، عدنان، *ارتفاع أسعار النفط* ، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة – العدد – 430 – السنة السابعة والثلاثون – تموز 2006، 31–33.
11. طه، ممدوح ، *ارتفاع أسعار النفط العالمية .. مسؤولية من*، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة – العدد – 419 – السنة السادسة والثلاثون – آب 2005 . 16–18.
12. تقرير الأمين العام السنوي،2004،منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك)www.oapecorg.org
13. التقرير الاقتصادي العربي، 2006، صندوق النقد العربي، جامعة الدول العربية، مصر، 49 .